



الرقم: ق و/14/104

التاريخ: 2021/3/2م



عطوفة الاخ / د. رشدي وادي ..... المحترم  
وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

تحية طيبة وبعد ،،،،،

**الموضوع: بشأن تقييم وزارة الحكم المحلي لقانون تشجيع الاستثمار**

تهديكم وزارة الحكم المحلي أطيب تحياتها، وتتمنى لكم دوام الصحة والعافية،  
وبالإشارة لكتابكم الوارد بخصوص الموضوع أعلاه، وبعد الاطلاع على قانون الاستثمار  
والتعديلات المقترحة على القانون، وبعد الدراسة نورد لسيادتكم بعض الملاحظات  
والتعديلات على النحو التالي:

**أولاً: من الناحية الشكلية:**

استبدال عبارة السلطة الوطنية الفلسطينية أينما وردت في القانون لتصبح دولة فلسطين.

**ثانياً: من الناحية الموضوعية:**

**1- المادة رقم (14):**

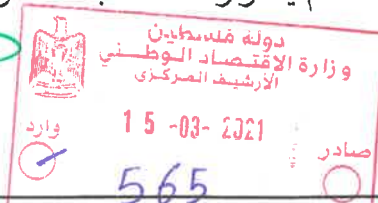
الإبقاء على ذات الفقرة (ب + ج) من البند رقم (3) في القانون وذلك لأن التعديل  
المقترح في البند رقم (3) لم يحدد آلية تعيين الممثلين الخمسة عن القطاع الخاص  
وإنما إكتفى فقط بذكر ممثلي القطاع الخاص.

**2- المادة رقم (15):**

حذف الفقرة (18) من التعديل والإبقاء على الفقرة (18) الأصلية الموجودة في تلك  
المادة من القانون لإن التعديل يعطي صلاحيات للمجلس بإعطاء رخص خلافاً  
للقانون، وحيث أن الاختصاص بإصدار الرخص يكون للوزارة المختصة حسب القانون،  
لذلك فإن وضع نص في القانون يجعل الصلاحيات بيد المجلس يؤدي إلى تنازع  
الاختصاص وسحب الصلاحيات.

**3- المادة رقم (16):**

الفقرة (1) يتم إضافة آخر الفقرة (وإذا لم يتوفر النصاب القانوني في جلستين متتاليتين  
تعتبر الجلسة الثالثة قانونية بمن حضر).





**4- المادة رقم (23):**

أ. بخصوص التعديلات الواردة على تلك المادة تحتاج لمراجعة من قبل وزارة المالية كون أن التعديلات تتعلق بالإيرادات العامة وبضريبة الدخل وهذا من اختصاص وزارة المالية.

ب. بخصوص التعديل الوارد في الفقرة (5) من الشروط: آخر الفقرة يتم إضافة عبارة (والرجوع عليه بقيمة الضريبة المستحقة بأثر رجعي من تاريخ مخالفته للنظام).

**5- المادة رقم (24):**

الفقرة (ب): آخر الفقرة يتم إضافة عبارة (بعد التنسيق مع اللجنة المركزية للأبنية وتنظيم المدن بوزارة الحكم المحلي).

**6- المواد رقم (27+35):**

بخصوص التعديلات الواردة على تلك المادة تحتاج لمراجعة من قبل وزارة المالية.

شاكرين لكم حسن تعاونكم وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،،

م. أحمد عبد النعيم أبو راس

وكيل وزارة الحكم المحلي



- مكتب الوزير
- الوكلاء المساعدون
- مدير عام التنظيم والتخطيط العمراني.
- مدير عام التوجيه والرقابة.
- الملف